ديون التأمينات على الحكومة أضعاف القطاع الخاص

محفوض لـ«الوطن»: تفتيش على أصحاب المعامل التي طلب عمالها ترك العمل

| محمد راكان المصطفى

كشف مدير فرع تأمينات ريف دمشق علي محفوض لـ«الوطن» أن إجمالي ديون الفرع حتى نهاية شهر آب تجاوزت الـ٢٧,٨ مليار ليرة موزعة بين أكثر من ٧ مليارات ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد على ٢٠,٥ مليار ليرة على القطاع العام.

محفوض بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن إجمالي السداد حتى نهاية شهر آب بلغ نحو ١٨,٣ مليار ليرة، موزعة إلى ٨,٥ مليارات ليرة قيمة السداد من القطاع الخاص ، و٨,٤ مليارات ليرة قيمة السداد من القطاع العام، في حين بلغت قيمة السداد عن الاشتراكات المستحقة لدى شعبة السيارات ٢٢٠ مليون ليرة، وقيمة السداد بموجب أوامر قبض تعهدات مليار ليرة، وقيمة المبالغ المسددة من أصحاب العمل كتكاليف إصابة عن العمال مبلغ ٢٣,٩ مليون ليرة.

ولفت محفوض إلى أن عدد قرارات الحجز الصادرة بحق أصحاب العمل حتى نهاية شهر آب الفائت بلغ /٥٩٣/ قراراً وعدد قرارات رفع الحجز بلغ /٤٠٨/ قرارات وبلغت المبالغ المحصلة من قرارات رفع الحجز للمدة نفسها مبلغ ٤٠٥ ملايين ل.س.

وأشار إلى أن عدد الإنذارات المصدرة بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم حتى نهاية شهر آب من العام الجاري بلغ ٣٠٩١ إنذاراً.

مدير فرع ريف دمشق كشف أن فرع تأمينات ريف دمشق حقق إيرادات حتى نهاية شهر آب بما يزيد على ٢١,٢ مليار ليرة سورية.

وأوضح أن عدد أصحاب العمل الجدد في القطاع الخاص الذين تم ضمهم تحت المظلة التأمينية في ريف دمشق بلغ /٣٩٩١/، في حين أن عدد منشآت القطاع العام الإجمالي /٢٦٨/ ومنشآت القطاع المشترك والتعاوني الإجمالي /١٦/.

وبيّن محفوض أن عدد العمال الملتحقين الذين تم الاشتراك عنهم لدى المؤسسة خلال المدة نفسها بلغ /٥٧٧٠/ عاملاً في القطاع العام، وفي القطاع الخاص /١٤٨٦٠/ عاملاً، إضافة لتسجيل /٣٩/ في القطاع المشترك، مضيفاً: بلغ إجمالي العمال المشترك عنهم في القطاع الخاص /٨٣١٧٤/ وفي القطاع العام /٧٨٦٣٧/ وفي القطاع المشترك والتعاوني /٤٦٤/.

ولفت محفوض إلى أنه وحتى نهاية شهر آب وصل عدد العمال المشتركين عن أنفسهم بموجب القرار الوزاري /٧٥٨/ لعام ٢٠١٥ إلى /١٤٢/ عاملاً ليصبح إجمالي عددهم /٦٧٦/ عاملاً، في حين بلغ عدد العمال الموسميين المسجلين /٢٤٥٥/ عاملاً، ليصبح أجمالي عددهم /٨٣٧٤/.

وأشار إلى أن الفرع يصرف معاشات للمسجلين في ريف دمشق للمتقاعدين البالغ عددهم ٤٦٦٣٢ متقاعداً، وصلت قيمتها المصروفة خلال الفترة نفسها لنحو ١٥,٧ مليار ليرة، لافتاً إلى أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج فرع إدلب عن العمل، حيث بلغت قيمة المعاشات المصروفة خلال هذه الفترة مبلغ ١,٩ مليار ل.س وبلغ عدد متقاعدي إدلب الإجمالي ٧٣٣٢ متقاعداً.

وبيّن محفوض أن الفرع صرف خلال المدة نفسها ١٩٩٤ معاشاً للشيخوخة بقيمة ١٠٩ ملايين ليرة و٩٧١ معاش وفاة بقيمة ٣٢ مليون ليرة، و٥٥ معاش عجز بقيمة ١,٦ مليون ليرة، مشيراً إلى أن عدد إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بلغ ٧٥ إصابة وعدد الأمراض المهنية المسجلة بلغ ٨ أمراض.

ولفت إلى أنه بلغ عدد القرارات الصادرة بخصوص صرف تعويض الدفعة الواحدة ١٩٣٧ قراراً بقيمة ٤٧٨,٦ مليون ليرة، وعدد قرارات مكافأة نهاية الخدمة ٥٤ قراراً بقيمة ١٩ مليون ليرة، وبلغ عدد قرارات ضم الخدمة ١٠٢١ قراراً، ووصل عدد القرارات الصادرة بخصوص رد التعويض إلى ٢٣٠ قراراً، وقرارات خدمة الضميمة ٤٨ قراراً.

محفوض بيّن أن عدد عقود التعهدات حتى نهاية شهر آب بلغ ٩٥١ عقداً وعدد العمال المسجلين بموجب هذه العقود بلغ ١١٦١ ووصلت المبالغ المسددة عن العقود إلى ٧٩٨ مليون ل.س، في حين بلغ عدد رخص البناء المقدمة خلال الفترة نفسها ٢١٤٧ رخصة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الرخص بلغ ٣٩٤، والمبالغ المسددة عن هذه الرخص بلغت ٥٢٤ مليون ل.س.

وأشار إلى أن عدد السيارات المسجلة لدى شعبة السيارات في المديرية خلال المدة نفسها بلغ /١٨٤٤/ سيارة.

ولفت محفوض إلى أنه بلغ عدد الزيارات التفتيشية خلال الفترة نفسها /٧٠٩/ زيارات وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الزيارات التفتيشية وصل إلى /٣٠٨٧/ عاملاً، لافتاً إلى أنه تم تنظيم /٦٠/ ضبط مخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين وتم إشراك /٦٢/ صاحب عمل جديد.

وبيّن مدير فرع ريف دمشق أنه بلغ عدد القروض الممنوحة حتى نهاية شهر آب بلغ ٦٤ قرضاً بقيمة ٤٠ مليون ل.س.

وأشار إلى أنه وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم ١٩ لعام ٢٠٢١ م القاضي بإضافة نسبة ٥٠ بالمئة إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور هذا المرسوم لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الدولة الذي نص في المادة الثالثة منه على رفع الحد الأدنى العام للأجور والحد الأدنى لأجور المهن لعمال القطاع الخاص والتعاوني والمشترك غير المشمولة بأحكام القانون الأساسي للعاملين بالدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م وتعديلاته ليصبح ٧١٥١٥ ليرة سورية شهرياً والذي بموجبه أيضاً تم رفع الحد الأعلى للاشتراك في التأمينات الاجتماعية ليصبح ١,٢٠٣,٦٠٠ ل.س أي ما يعادل عشرة أمثال سقف الفئة الأولى الواردة في جداول الأجور الملحقة بالقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم ٥٠ لعام ٢٠٠٤م، سعت المؤسسة بكل فروعها إلى اتخاذ الإجراءات التي تضمن تنفيذ المرسوم بالشكل الأمثل حيث تم تطبيق هذه الزيادة في الحد الأدنى والحد الأعلى للاشتراك في التأمينات الاجتماعية حاسوبياً وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٨/١م.

وأوضح محفوض أنه تم الإيعاز للمفتشين العاملين في دائرة التفتيش والإرشاد التأميني بالفرع وضمن توجيهات الإدارة العامة وبالتعاون والتنسيق مع كل من مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بريف دمشق واتحاد نقابات العمال في المحافظة بتكثيف الجولات التفتيشية على أصحاب العمل بالقطاع الخاص والتأكد من تطبيق الزيادة ومنحهم الزيادة المنصوص عليها بموجب المرسوم للعاملين لديهم من أصحاب العمل وتنظيم ضبوط المخالفة بحق أصحاب العمل غير الملتزمين.

ومنعاً لقيام بعض أصحاب العمل في القطاع الخاص بالتهرب من تطبيق المرسوم من خلال قيامهم بتسريح جزء من العاملين لديهم لإنهاء تسجيلهم في التأمينات الاجتماعية والتهرب من سداد الاشتراكات المستحقة عن عمالهم وخاصة المترتبة عليهم بموجب مرسوم الزيادة، فقد تم أيضاً توجيه المفتشين بالفرع بالعمل على إجراء جولات تفتيشية على منشآت أصحاب العمل الذين تقدموا باستمارات انفكاك لعمالهم وذلك للتأكد من أن العمال الذين تم تقديم استمارات انفكاك لهم قد تركوا العمل فعلاً أم أنهم ما زالوا قائمين على رأس عملهم لدى صاحب العمل وفي هذه الحالة يتم إلغاء انفكاك العامل وإعادته قائماً على رأس عمله.

وبين قيمة الزيادة الشهرية على معاشات متقاعدي فرع تأمينات ريف دمشق بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٠ لعام ٢٠٢١م القاضي بمنح زيادة على المعاشات التقاعدية بنسبة ٤٠ بالمئة بلغت ٧٧٩ مليون ليرة لتصبح كتلة المعاشات الشهرية عن متقاعدي ريف دمشق حوالي /٣,٦/ مليارات/ ل.س شهرياً لحوالي /٤٦٦٣٢/ متقاعداً.

في حين بلغت الزيادة المطبقة على جزء من المعاشات التقاعدية الصادرة عن فرع تأمينات إدلب والمكلف بصرفها فرع تأمينات ريف دمشق والبالغ عددها نحو /٧٣٣٢/ متقاعداً مبلغ /١٥٩/ مليون ل.س لتصبح كتلة المعاشات الشهرية المسددة عن فرع إدلب نحو /٣٧٢/ مليون ل.س.

أهالٍ يشتكون من ظلم حرمان أبنائهم المتفوقين من التسجيل رغم نجاحهم بالسبر

تعميم وزاري بافتتاح شعب لاستيعاب المتفوقين.. وتربية القنيطرة تعتذر!؟

| القنيطرة - خالد خالد

أعلنت وزارة التربية نتائج اعتراضات سبر المتفوقين للصف السابع والصف العاشر، ومن خلال الطلبات المقدمة من ٤٦ طالباً في محافظة القنيطرة لوحظ عدم استفادة أي طالب، واللافت أن هناك عدداً كبيراً من الناجحين لكن لم يتمكنوا من الالتحاق بثانوية المتفوقين الأولى بمنطقة الزاهرة بدمشق تحت مبرر ضيق المكان.

أولياء أمور الطلاب الذين نجح أبناؤهم في اختبار السبر ولم يقبلوا في مدارس المتفوقين لعدم وجود شعب صفية فارغة، تساءلوا عن عدم إلحاق أولادهم بالمدارس، رغم توجيه وزير التربية وتعميمه على جميع المديريات باستيعاب الطلاب الناجحين وغير المقبولين في اختبار السبر، وافتتاح شعب صفية جديدة للمتفوقين إدراكاً من الوزارة وإيماناً منها أن الاهتمام بالتفوق ظاهرة حضارية متميزة، ولكونه توجد بين الأفراد فروق أهمها التميز والتفوق وبهدف الإفادة من هذه القدرات في تقدم ونمو المجتمع الذي أصبح مقتضى أساسياً لرفع الأمم في جميع مجالات الحياة وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة وقدراتهم للوصول إلى الفائدة العظمى للمجتمع، وهذا يتطلب رعاية خاصة غير متوافرة بشكل متكامل في المدارس العادية.

وتساءل الأهالي لماذا لا يتم استثمار إحدى المدارس الكبيرة الموجودة في محافظة دمشق لتستوعب كل الطلاب المتفوقين، أو أن يتم اعتماد الصفوف مسبقة الصنع كحل إسعافي لحين تأمين المكان البديل، معتبرين أنه من الظلم على أبنائهم الذين تفوقوا في دراستهم ونجحوا في اختبارات السبر أن يحرموا من الالتحاق بمدارس المتفوقين، لعدم وجود شواغر وصفوف فارغة.

رئيس دائرة البحوث بتربية القنيطرة والمسؤولة عن مدارس المتفوقين هية قرموقة بينت أنه وبعد صدور نتائج اختبار القبول في مدارس المتفوقين الأولى والثانية تم تقديم اعتراضات من قبل ٤٦ طالباً وطالبة وبعد إعادة التصحيح لم يستفد أي طالب منهم، مبينة أنه يوجد عدد كبير من الناجحين ولكنهم لم يقبلوا لعدم وجود صفوف فارغة وتحديداً في مدرسة المتفوقين الأولى بالزاهرة رغم توجيه وزير التربية باستيعاب الحد الأعلى من الطلاب المتفوقين وافتتاح شعب صفية إضافية.

وأشارت قرموقة إلى أنه تم قبول ٩٠ طالباً في الصف السابع ومثلهم في الصف العاشر بمدرسة المتفوقين الأولى بدمشق في حين تم قبول شعبة واحدة في الصف العاشر بمدرسة المتفوقين الثانية بمدينة البعث على أرض المحافظة كما تضم ثمان طلاب فقط في الصف السابع، مؤكدة أنه تمت مخاطبة وزارة التربية لتخفيض معدل القبول من ٦٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة وذلك لإمكانية استيعاب عدد أكبر من الطلاب وحتى تاريخه لم يأتِ الرد من الوزارة.

و أوضحت أن واقع مدرسة المتفوقين الأولى جيد جيداً من حيث توافر واستقرار الكادر التدريسي ومن داخل الملاك والتجهيزات ومستلزمات العملية التربوية والتعليمية ولكن الوضع في المدرسة الثانية بمدينة البعث بحاجة إلى جهد أكبر، حيث المعاناة في تأمين الكادر (تكليف آنسة رسم بتدريس مادة المعلوماتية) ونقص الأجهزة، مبنية أنه تم لقاء الكوادر الإدارية والتعليمية في المدرسة ومناقشة ملء الشواغر وتوفير المستلزمات اللازمة بهدف تعزيز العملية التعليمية، كما تم التأكيد على أهمية مدارس المتفوقين وأهمية تحفيز الطلاب على العلم والتعلم والإبداع بجميع المواد.

وبالعودة لمدرسة المتفوقين في مدينة البعث فشكاوى الأهالي كثيرة حيث طالبوا بنقلها إلى بلدة خان أرنبة لكونها مركز المحافظة مستندين أيضاً إلى مبررات أخرى منها عدم قبول معظم المدرسين المتميزين بالتدريس فيها لكونها بعيدة وعدم وجود مبيت وأعباء المواصلات بعد زيادة تعرفة النقل والتي وصلت على بعض الخطوط إلى نحو ١٠٠ بالمئة بسبب جشع سائقي السرافيس وتحمل أعباء مالية مضاعفة على الأهل لكون معظم الطلاب من الأرياف، وتبقى أخيراً مبررات التربية عدم وجود مدارس فارغة في بلدة خان أرنبة والمدينة لا تبعد سوى ٢ كم وهي مسافة بسيطة كان يقطعها الطلاب سابقاً مشياً على الأقدام عندما كان عدد المدارس قليل وحالياً بريف المحافظة الجنوبي هناك طلاب يقطعون ٦ كم مشياً على الأقدام لمتابعة تحصيلهم الدراسي؟

حملة في العاصمة لمكافحة «الموتورات» المخالفة والمزعجة!

دباس لـ«الوطن»: جرد «السرافيس والباصات» العاملة فعلياً على الخطوط.. وحرمان المخالف من المازوت

- المحافظة: السرافيس التي تعمل للمدارس والروضات مخالفة
- فرع المرور: ٢٤٠٠ مخالفة تغيير خط «سرفيس» هذا العام

| فادي بك الشريف

كشف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق مازن دباس في حديث خاص لـ«الوطن» عن التوجه خلال الأيام القليلة القادمة إلى اتخاذ إجراءات بحق السرافيس والباصات غير العاملة بشكل فعلي على الخطوط، مبيناً أنه يتم حالياً إجراء جرد كامل للعدد ضمن كل خط من الخطوط، بحيث تم البدء بتجمع (جسر الرئيس) ليصار بعد ذلك إلى حرمان المخالف لمدة شهر من مادة المازوت، علماً أن السرفيس يحصل على ٣٠ ليتراً يومياً، والباصات على ٤٠ ليتراً.

وأضاف دباس: خلال ساعات تنتهي عملية الجرد بالنسبة لخط (جسر الرئيس)، مشيراً إلى إجراء تغطية لكل الخطوط عن طريق مراقبي الخطوط لجميع السرافيس غير العاملة على الخط، بما فيه ختم البطاقات، مضيفاً: قد تصل العقوبات لسحب الترخيص.

يتزامن ذلك مع تأكيد فرع المرور بدمشق أنه تم تنظيم نحو ٢٤٠٠ ضبط بمخالفة تغيير خط للسرافيس منذ بداية العام الحالي، إضافة إلى تنظيم أكثر من ٢٨٤٠ ضبطاً لنهاية شهر آب الماضي، بمخالفة عدم تشغيل العداد وعدم التقيد بالتعرفة، وتم إحالة المخالفين إلى القضاء أصولاً.

في السياق، نفى دباس منح أي موافقة لأي سرفيس بالعمل في الروضات والمدارس الخاصة، مؤكداً أن السرافيس التي تعمل في هذا المجال تعتبر مخالفة، وتتخذ بحقها الإجراءات القانونية اللازمة.

وبين عضو المكتب التنفيذي أنه من المقرر عودة إحدى الشركات الخاصة المتوقفة للعمل ليصار إلى الاستفادة من ٣٠ باص نقل داخلي لديها للعمل على الخطوط مع رفد الخطوط التي تشهد قلة بعدد السرافيس والباصات وتشهد ازدحامات كبيرة، مؤكداً أن ذلك أحد الحلول للحد من الازدحامات، أو تأمين باصات جديدة ولم يرد أي شيء جديد حول هذا الموضوع.

كما كشف دباس عن إجراء حملة لضبط الدراجات النارية «الموتورات» المخالفة التي تسبب ازعاجاً للمواطنين وخاصة عند ساعات متأخرة من الليل عن طريق حركات استعراضية، مع حجز المخالفة منها، إضافة إلى ضبط «الموتورات» التي تأتي عكس السير وتتجاوز الإشارات الضوئية، خاصة وأن البعض منها يسبب الحوادث.

وأشار عضو المكتب التنفيذي في المحافظة إلى أن الحملة مستمرة، مؤكداً أنه تم ضبط عشرات الدراجات النارية المخالفة في عدد من الأحياء، ولاسيما أن الإجراءات تشمل الدراجات النارية «المنمرة» التي تخالف مع اتخاذ إجراءات من الجهات المعنية بالنسبة للدراجات النارية غير المنمرة.

ويشار إلى استمرار الشكاوى حول واقع الازدحامات على وسائل النقل في العديد من الخطوط وخاصة تحت جسر السيد الرئيس وفي شارع الثورة والفحامة، في ظل نقص عدد السرافيس والباصات العاملة بشكل فعلي، ولاسيما أن افتتاح المدارس أجج من أزمة المواصلات وسط لجوء عدد من السرافيس للعمل في الروضات والمدارس بشكل مخالف، في الوقت الذي تستمر فيه المطالبات بضرورة إلزام سائقي السرافيس بالوصول إلى نهاية الخط، وإلزام سائقي التكاسي بتشغيل العدادات.

الكهرباء تلقي «بتقنينها» على زيت الزيتون

اقتراحات أمام لجنة المحروقات لتخصيص المعاصر بكمية كافية من المازوت

| طرطوس - هيثم يحيى محمد

مازال نقص كميات المازوت المخصصة لمحافظة طرطوس ينعكس سلباً على الكثير من الأعمال والفعاليات الإنتاجية ومياه الشرب في ريف المحافظة ولا يمر يوم إلا وتصل «الوطن» شكاوى من هنا وهناك خاصة من القطاع الزراعي والسياحي(التنموي) إضافة لشكاوى المواطنين جراء نقص مياه الشرب ومياه سقاية مزروعاتهم المنزلية التي تصل لحد العطش في نسبة كبيرة من القرى.

واليوم ومع اقتراب بدء موسم عصر الزيتون وبسبب التقنين الكهربائي الطويل جداً (تأتي الكهرباء ٤ ساعات من أصل ٢٤ ساعة) يخشى أصحاب معاصر الزيتون أن يؤثر ذلك في إنتاج معاصر المحافظة من كل النواحي في حال لم يتم تخصيصهم بحاجتهم من مادة المازوت على مدى فترة العصر.

وضمن هذا الإطار وبغية تدارك الأمر وجهت جمعية أصحاب معاصر الزيتون في طرطوس كتاباً عن طريق اتحاد الحرفيين إلى محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى طالبت فيه بمساعدة أصحاب معاصر الزيتون بالسماح بالمباشرة بتشغيل معاصر الزيتون اعتباراً من اليوم الأربعاء وذلك لوجود تساقط الكثير من ثمار الزيتون ولاسيما أن الموسم قليل جداً والثاني تخصيص المعاصر بكمية كافية من مادة المازوت نظراً للتقنين الكهربائي الشديد واعتمادهم على المولدات الخاصة لتشغيل هذه المعاصر.

رئيس جمعية أصحاب المعاصر محمد شعبان بين لـ«الوطن» أن عدم تخصيص المعاصر بمادة المازوت سيكون له انعكاسات خطرة على الموسم والمنتجين ونوعية الزيت المنتج متمنياً أن تتخذ لجنة المحروقات برئاسة المحافظ قراراً بهذا التخصيص وأن يتم التوزيع على المعاصر التي ستعمل هذا العام وفق أسس يتم وضعها.

من جهته رئيس اتحاد حرفيي طرطوس عبد الكريم أوضح أن طلب جمعية المعاصر محق بسبب التقنين الكهربائي الطويل إضافة لعدم استقرار التيار عندما يأتي مؤكداً أهمية وضرورة تخصيص كميات من مادة المازوت تكفي لتشغيل المعاصر التي ستقلع بالعمل، مشيراً إلى أنه تم أمس تحديد أجور العصر من لجنة في المحافظة برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص.

عضو المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة لقطاع الزراعة والكهرباء والمياه راتب إبراهيم أوضح لـ«الوطن» أن موضوع تخصيص المعاصر بمادة المازوت يعود للجنة المحروقات التي تم تحويل كتاب الجمعية واتحاد الحرفيين إليها، أما بالنسبة لأجور عصر ثمار الزيتون فإن اللجنة درست الأمور من كل جوانبها بحضور ممثلين عن جميع الجهات المعنية وخلصت إلى اقتراح بتحديد أجور عصر كيلو ثمار الزيتون بـ(١٣٥) ليرة في حال قام صاحب المعصرة بإحضار الكمية من الحقل وإعادة الزيت لمنزل الفلاح، أما إذا قام الفلاح المنتج بالنقل فإنه لا يدفع سوى ١١٥ ليرة أجرة عصر الكيلو، وأكد أن هذا الأجر مناسب للفلاح وصاحب المعصرة. أما إذا أراد أن يدفع الأجر من الزيت فإنه يعطي صاحب المعصرة نسبة تعادل الأجر المادي المحدد لعصر الكيلو.

يذكر أن طرطوس تضم نحو /٢٢٨/ معصرة بين الطرد المركزي والحديث والعادي، أما موسم الزيتون لهذا العام فقد قدرته مديرية الزراعة بنحو /٥٣/ ألف طن في حين كان العام الماضي أكثر من /٩٣/ ألف طن.

الدراجات النارية بالسويداء تنتظر بطاقتها الذكية

| السويداء- عبير صيموعة

أكثر من ثلاثة أشهر على انطلاق عمل لجنة منح البطاقات المؤقتة للدراجات النارية غير المسجلة والمولدات العاملة على البنزين بهدف تزويدها بمادة البنزين النظامي إلا أنه ورغم تسجيل المئات من الدراجات والمولدات والتي تم الكشف عليها ومعالجة وضعها لا تزال بانتظار الحصول على البطاقة الإلكترونية.

حيث أكد أصحاب تلك الدراجات إضافة إلى المولدات أنه وحتى هذا التاريخ لا يتلقون من شركة منح البطاقات الإلكترونية سوى إجابة (لم يصلنا أي شيء بهذا الخصوص)، الأمر الذي أبقاهم تحت رحمة تجار السوق السوداء والتي وصل فيها ليتر البنزين إلى ٤ آلاف ليرة.

وأكد أصحاب الشكوى استهجانهم لتلك الإجراءات التي قامت بها الجهات المعنية في المحافظة حيث ألزمتهم بتنظيم وتسجيل آلياتهم في الوقت الذي لم تضمن التزام شركة منح البطاقات قيامها بالعمل المفترض بها.

لجنة منح البطاقات المؤقتة للدراجات النارية والمعدات الزراعية والمولدات العاملة على البنزين في المحافظة أكدت لـ«الوطن» أن عمل اللجنة مستمر وأن عدد الدراجات النارية والمعدات الزراعية والمولدات التي تم الكشف عليها منذ حزيران الماضي وحتى تاريخه تجاوز ١٩٠٠ دراجة ومولدة إضافة إلى محاولة اللجنة وبالإضافة لعملها في مقرها بمديرية التجارة الداخلية بالسويداء، زيارة عدة مناطق على ساحة المحافظة لتخفيف الأعباء على المواطنين في نقل المولدات لتسجيلها، منوهة بأنها مستمرة بعملها مع حجم العمل الضخم في هذا الصدد.

وأشارت اللجنة إلى وجود نحو ٨ آلاف دراجة نارية ممن حصلت سابقاً على بطاقات إلكترونية وجرى توثيقها منذ أشهر تحتاج هي الأخرى إلى إعادة تفعيل، مؤكدة تواصلها مع إدارة الشركة لتفعيل تلك البطاقات والإسراع بمنحها.

مصدر مطلع في محروقات كشف لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن يتم البدء اعتباراً من الأسبوع القادم بمنح البطاقات بناء على مراسلات الشركة.